المحاضرة رقم 01 : خصائص الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1830-1962)

Les Caractéristiques de l'économie algérienne durant la période coloniale française (1830-1962)

تمهيد : لقد تميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال بأنه اقتصاد استهلاك، أين عمد المعمرون منذ احتلالهم الجزائر إلى تأمين مصالحهم الاقتصادية من خلال العمل على توسيع منافذ منتجاتهم الصناعية وتوسيع مصادر التموين بالموارد الأولية، ولتحقيق هذين الهدفين أقدمت السلطات الفرنسية على تفكيك وتحطيم التشكيلة الاقتصادية للجزائر، هذه الأخيرة والتي كانت قائمة على نظامين أساسيين هما: القطاع الفلاحي والقطاع الحرفي الصناعي، وفيما بعد القطاع النفطي أواخر الاحتلال .

و التساؤل الجوهري الذي يطرح نفسه، ما هي التغييرات التي أحدثتها فرنسا على تشكيلة (هيكل) الاقتصاد الجزائري أثناء فترة الاحتلال لخدمة مصالحها ؟

أولا- القطاع الزراعي :

بعد دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عمل على تغيير وضعية القطاع الفلاحي ليصبح في خدمة الاقتصاد الفرنسي حيث قام بعدة إجراءات أهمها :

- الاستحواذ على الأراضي الخصبة بمختلف الوسائل وتمليكها للمستعمرين الفرنسيين وغيرهم من الأوربيين على حساب طرد المسلمين إلى الأراضي القاحلة وهذا الإجراء يهدف من جهة إلى تغيير بنية الإنتاج الزراعي، ومن جهة أخرى إلى تفقير وتجويع الشعب الجزائري حتى تسهل عملية إخضاعه واستغلاله .

- تحويل القطاع الزراعي إلى إنتاج الزراعات التي تخدم السوق الفرنسية بالدرجة الأولى على حساب الزراعات الموجهة للسوق المحلية، ومن الأمثلة على ذلك زراعة الخمور (التصديرية) التي استحوذت في بداية الاستعمار على400 ألف هآ على حساب المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وأصبحت تساهم بأكثر من 50% من الناتج الزراعي لنباتي وبأكثر من 30% من الناتج الاجمالي . وبهذا أصبح القطاع الفلاحي في الجزائر ينقسم إلى:

1- **قطاع المعمرين الأوربيين** : الذي يستحوذ على أجود الأراضي و يستخدم أحدث الآلات و المعدات ويعتمد الأسلوب الحديث في مجال الاستغلال الزراعي، ويوجه جل إنتاجه لتأمين حاجة الاقتصاد الفرنسي، ومعظم القيمة المضافة المحققة يعاد تحويلها إلى الاقتصاد المستعمر (الأرباح) والباقي يوجه لإعادة الإنتاج الزراعي .

2- **قطاع المسلمين الجزائريين**: والذي يقوم على الأراضي قليلة الخصوبة ضعيفة المردودية ويعتمد على الأسلوب التقليدي في عملية الاستغلال، ويوجه إنتاجه للإستهلاك الذاتي وإعادة الإنتاج والذي لا يكفي في مغلب الأحيان.[1]

ففي سنة (1954)، سيطر القطاع الأول على 22037 ضيعة موزعة على ما يربوا عن 2.7 مليون هآ من الأراضي والذي يمثل منتوجها مقدار 66% من جملة الإنتاج الزراعي والذي كان يحقق مداخيل بمقدار

[1]- صالح صالحي، **مطبوعة في مقياس عرض وتحليل الاقتصاد الجزائري**، جامعة سطيف، 2009-2000، ص: 04.

93 مليار فرنك(55% من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي)، ويعمل به حوالي14 % من إجمالي عدد السكان الأوربيين بالجزائر. أما القطاع الثاني (الجزائري) فقد كان يستغل حوالي 630732 ضيعة موزعة على مساحة أقل، والقليل منها يستغل بطريقة حديثة (3%)، كما لم يتعدى دخل الفلاح الجزائري حدود 17.691 فرنك مقابل أكثر من 800.000 فرنك للمعمرين.[1]

جدول رقم 1-1: توزيع الأراضي الزراعية بين الجزائريين والأوربيين (1954)

طبيعة الملاك المساحة المملوكة	الجزائريون	المستوطنون
أقل من هكتار واحد	105954 الف	2393 الف
1-5 هكتار	332529 الف	5030 الف
50-100 هكتار	16580 الف	2630 الف
أكثر من 100 هكتار	8499 الف	6385 الف
المجموع	463562 الف	16438 الف

المصدر: حليمي عبد القادر، **جغرافية المغرب العربي**، مطبعة الإنشاء، دمشق، سوريا، 1968

ولافقار السكان واخضاعهم، لجأت فرنسا الاستعمارية إلى سياسة أخرى للسيطرة على مزيد من الأراضي، فبعد سلب أراضي الجزائريين الخصبة وتحويلها للمعمرين، عمد الاحتلال إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة-والتي تعني حرق المحاصيل والبحث عن المثامير واغراقها وتدمير الاكواخ واشجار الزيتون والتين وغلات أخرى بالإضافة إلى نهب القبائل والسيطرة على قطعنها ومحاصيلها واخذ سكانها كرهائن (الاحتلال الشامل عند بيجو)- وذلك انطلاقا من خلال خطاب بيجو الشهير أمام البرنامج سنة 1837 والذي جاء فيه: "حرق المحاصيل وقت الحصاد له تاثير كبير على العرب....فالعرب لا يستطيعون الهرب إلى الأراضي القاحلة وان هربوا فهربهم مؤقت....وفي الأخير سيضطرون للخضوع".[2]

لقد كان الاوربيون وحدهم من يستفيد من القروض ويحتكرون التجهيزات الحديثة في الفلاحة، وذلك بفضل سيطرتهم على الميزانية التي لم ينل منها البرجوازيون الجزائريون إلا الفتات، أما الفلاحين فلا يقتصر دورهم إلا على دفع الضرائب. ولقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية نتائج كارثية على الجزائريين اضاة إلى تفشي مرض التوفيس، أين قلت المواد الغذائية في الأسواق نتيجة تحويل مغلب الإنتاج نحو ساحات الحرب، مما دفع سلطات الاستعمار إلى تقنين وتقدير توزيعها بين الأهالي (الخبز، السكر، القهوة...) فبرزت المجاعة في بعض الدواوير...ومع انتشار البطالة ونقص أدوات العمل الفلاحي زادت حدة الفقر بين الأهالي، ودفه هذا

[1]-محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص: 89.

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830-1871**، مؤسسة كنوز الحكمة، 2011، الجزائر، ص ص: 90-91.

الوضع العديد من سكان الريف بالهجرة نحو الريف أو فرنسا (حوالي 600 الف مهاجر نحو فرنسا قبل 1954).[1]

هذه المعطيات عمقت من حدة التناقضات و كانت من أحد العوامل المساعدة على قيام الثورة ، لذلك تنبهت السلطات الاستعمارية الفرنسية وشرعت في القيام بسلسلة من الإجراءات من أجل النهوض بالريف وتطوير القطاع الزراعي و محاولة لتحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي و تحسين ظروف معيشة الأهالي، وكان ذلك في السنوات الأخيرة للاستعمار في إطار ما يعرف **بمشروع قسنطينة*** الذي صادقت عليه الحكومة الفرنسية ووضع موضع التنفيذ اعتبارا من سنة 1959، ومن أهم الإجراءات التي تضمنها هذا المشروع في المجال الفلاحي ما يلي :[2]

1-إنشاء صندوق الحصول على الملكية و الاستغلال الزراعي ، مهمته :

- شراء الأراضي بالتراضي من كبار المعمرين (الزائدة عن إمكانياتهم الاستهلاكية)
- نزع الملكيات الزراعية غير المستغلة.
- الحد من ممتلكات الشركات العقارية .
- مكننة و تحديث القطاع الزراعي، حيث أنشأت هيئة الأقسام الفلاحية و التي كلفت بإمداد الفلاحين بالآلات و التجهيزات الفلاحية المختلفة .
- تقديم الدعم المالي للفلاحين كالقروض و السلف و التسبيقات و بشكل عام توفير الائتمان التجاري.

ورغم هذه الإجراءات إلا أن الفشل كان واضحا في السياسة الزراعية الخاصة بتنمية القطاع الزراعي للمسلمين في ظل مشروع قسنطينة وذلك بسبب:

- بالنسبة للإجراء الأول المتعلق بجمع وتوزيع الأراضي، فمن بين 250 ألف هآ التي برمجت في المشروع لم يتم الحصول إلا على جزء يسير منها، ولم يتم توزيعه كله على الفلاحين لرفضهم قبولها علما بأنه تم استرجاع مساحة ضئيلة جدا من الأراضي المسقية قدرها 2000 هآ وهذا رقم متدني إذا ما قورن بمئات الآلاف الهكتارات التي يستحوذ عليها المستعمرون .

- أما بالنسبة للإجرائين الثاني و الثالث : بين الواقع أن مغلب القروض و الإعانات المالية و وجهت للقطاع الزراعي الحديث الذي يمتلكه المستعمرون، بينما لم يوجه للقطاع الفلاحي الصغير إلا جزء يسير.

ثانيا- القطاع الصناعي :

---

[1]- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 183-1954، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة،العدد : 06، جوان 2013، ص ص: 58-59.

هو مجموعة الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه بقسنطينة في يوم الجمعة 3 أكتوبر 1958، على إثر زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستور جديد ...وسميت هذه الوعود بمشروع قسنطينة منذ ذالك الوقت على أن تنفذ خلال خمس سنوات. حيث تضمن توزيع الأراضي الفلاحية على الجزائريين، وبناء مساكن لهم، وإتاحة الفرصة لتمدرس أبنائهم، وانشاء مناصب عمل، والمساواة في الأجور بين الجزائريين والفرنسيين. *

انظر الى: مسعود الجزائري، **مشاريع ديغول في الجزائر**، كتب قومية، القاهرة، الكتاب السادس والعشرون، ص: 14.

[2]- صال صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 4-8

في هذا الإطار حارب الاستعمار الفرنسي فكرة تصنيع البلاد بكل قوة (ولاسيما في بداياته)، وذلك خوفا من مزاحمة مصانع فرنسا، فالتصنيع حتما سيغير من سوق العمل في الجزائر، بإغراء العمالة الجزائرية بالتوجه نحو العمل الصناعي ذو الاجر المرتفع ونفورهم عن العمل الزراعي لدى المعمرين بأجور زهيدة، وهو مالا يخدم الادارة الاستعمارية. ولهذا لم تقم في الجزائر في بداية عهد الاحتلال صناعة ذات أهمية بإستثناء بعض مصانع: الصابون، الزيت، التبغ، الخمور، الصناعات التقليدية النسيجية...الخ. وأحسن مثال عن ذلك أن مانسبته ¾ من العمالة الجزائرية كانت في القطاع الزراعي والباقي (4/1) بدون عمل آنذاك (1951).

ومن تجليات سياسة محاربة تصنيع الجزائر أنا ذاك، نجد ضآلة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حيث لم تتجاوز قيمة مليار فرنك و14 مليون فرن قديم وهذا من إجمالي 149 مليار فرنك قديم سنة 1940. ضف الى ذلك ان مغلب القروض الموجهة لقطاع الصناعات الخفيفة تذهب للمعمرين الأوربيين ونسبة قليلة للجزائريين (375 مليار فرنك قديم (92 بالمائة) لصالح 6500 مؤسسة اوربية، مقابل 33 مليار فرنك لحوالي 100 الف مؤسسة جزائرية سنة 1954). هذا ناهيك عن الفروقات البارزة في تقدم وسائل الانتاج (الأدوات والآلات) المستخدمة في مختلف المهن، وهو مايفسر ضعف المردود الاقتصادي لدى الجزائريين وارتفاعه عند المعمرين لاسيما في مجال الزراعة.[1]

لقد كان اهتمام السلطات الاستعمارية بالصناعة في الجزائر منصبا على الصناعات الاستخراجية ذات الربحية العالية والتكلفة المنخفضة، أين برزت بعض مؤسسات الصناعة الإستخراجية التي أقيمت أساسا لتلبية حاجة السوق الفرنسية وكان معظم إنتاجها يصدر إلى فرنسا على الخصوص ومن بين المواد المصدرة نجد: خامات الحديد، الفوسفات .....الخ. كما كانت تقوم الصناعة على بعض المؤسسات المتوسطة والورشات الحرفية التي كانت تدار من قبل المعمرين الأوربيين، وبعد الحرب العالمية الثانية تحرك النشاط الصناعي في الجزائر في بعض الفروع والذي يرجع ذلك إلى :

– صعوبة و انعدام النقل بين الجزائر وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية , جعل فرنسا تُقيم بعض الصناعات في الجزائر لتأمين حاجة الجيش الفرنسي والمستعمرين خاصة بعد وقوع فرنسا تحت سيطرة الألمان .

– اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية أدى إلى قيام الشركات البترولية الأجنبية (الفرنسية) إلى استثمارات ضخمة في هذا المجال.[2]

إذا وبفضل التسهيلات التي كانت تمنحها السلطات الفرنسية آنا ذاك للمعمرين من أجل الاستثمار في الجزائر قامت العديد من الوحدات الصناعية المتطورة بقيادة المعمرين أو الفرنسيين، وذلك كله على حساب القاعدة الصناعية التي كانت تابعة للجزائريين والتي كانت تتشكل في أغلبها من الحرف والوحدات البسيطة التي تعتمد على التقنيات والوسائل التقليدية. فأمام هذا التحول ظهر للوجود في الجزائر قطاعين صناعيين :

[1] – بلقاسم ميسوم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61–62.

[2] – صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

احدهما تقليدي يملكه الجزائريون والأخر حديث متطور يعود للمعمرين الخواص أو لبعض فروع الشركات الفرنسية التي أخذت توسع من تدخلها في مجال مختلف فروع الصناعة خاصة الاستخراجية المتعلقة بالنفط.

- الصناعة من خلال مشروع قسنطينة :

لقد تضمن مشروع قسنطينة مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بغية النهوض بأوضاع الأهالي الجزائريين والحاق الجزائر بأوربا المتقدمة، ولا سيما انشاء بعض المشاريع الصناعية لخلق مناصب عمل وامتصاص البطالة المستشرية بين الاهالي وتحسين الاجور. ومن أجل الزيادة في معدل النمو بمقدار 14 % سنويا، فنقرأ في التقرير العام لهذا المشروع ما يلي:

"إن التطور الصناعي بالمعنى الواسع، يضم البناء والأشغال العمومية، ينتظر منه أن يدفع بالإقتصاد الجزائري نحو الأمام .... فالصناعة وحدها بمساعدة الخدمات تتمكن من إحداث مناصب شغل جديدة للجزائريين .... يجب أيضا العمل على تغيير طبيعة الزراعة وذلك بتطويرها خاصة التي تمد الصناعة بالمواد الأولية من أجل تغطية الحاجات المتزايدة لسكان الجزائر."[1]

غير أنه وفي حقيقة الأمر كان المسعى الاساسي من هذه الأعمال هو إمتصاص غضب الجزائريين اتجاه سلطات الاستعمار جراء عمليات الاستيلاء على اراضيهم وتحويلها للمعمرين وفقدان ممتلكاتهم ومصادر دخلهم، واللاعدالة في الاجور وتوزيع الاعانات والقروض، بالاضافة الى حرمان ابناءهم من التعليم والتمدرس، وضعف القدرة الشرائية وانتشار الجوع ومختلف الامراض جراء ذلك...ومن ثم تحقيق استقرار داخل المجتمع وعدم الانصياع لدعاة الثورة على فرنسا.[2]

و الجدول الموالي يبين لنا مكانة النشاط الصناعي بهذا المشروع ضمن إجمال الاستثمارات للمشروع .

جدول رقم1-2: هيكل الاستثمارات في مشروع قسنطينة باستثناء النفط (1959-1963).الوحدة: مليون فرنك فرنسي جديد

القطاعات	الاستثمارات المبرمجة	الحصة من إجمالي الاستثمارات	الترتيب
السكن	4980	% 26.29	1
الزراعة و الري	3680	% 19.43	2
الصناعة	3200	% 16	3
نقل و مواصلات	2010	% 10.6	4
أعمال اجتماعية	1570	% 8.29	5
تجهيزات المؤسسات	1520	% 8.02	6
الطاقة	1300	% 6.86	7
تجهيزات إدارية	670	% 3.35	8
المجموع	18930	% 100	

[1] – لخلف عثمان، **الاقتصاد الجزائري والعولمة**، جامعة الجزائر 3، على الموقع الالكتروني:
https://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=1328326.12/5/2020.

[2] – هيئة التحرير، **ديغول ومشروع قسنطينة.. الثورة للقضاء على الثورة**، أصوات مغاربية، أصوات مغاربية، 2020/10/05، على الموقع الالكتروني:
https://www.maghrebvoices.com/algeria/2020/10/03/%D8%AF%D9%8A%D8%BA%D9%88%D9%84-%D.25/5/2020.

المصدر : عبد اللطيف بن اشنهو، عبد السلام شحاذه، محمد يحي ربيع، **تكوين التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830– 1962**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص: 391

من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن مشروع قسنطينة لم يخصص للصناعة إلا 16% من إجمالي الاستثمارات وهو مبلغ ضئيل لأجل إحداث نهضة صناعية، الأكثر من ذلك هو أن غالبية هذا المبلغ سيوجه لإقامة صناعات تصديرية تخدم الاقتصاد الفرنسي نذكر منها :

- ✓ مصنع لتمييع الغاز، و مركب بيتروكميائي بأرزيو .
- ✓ مصنع للحديد و الصلب بعنابه
- ✓ مصنع أنابيب صغيرة للأبنية بالرغاية
- ✓ مصنع مغلفات معدنية بالقبة
- ✓ مصانع عجلات ومطاط
- ✓ مصانع للفوسفاط

هذا الى جانب مصانع لصالح الصناعات الخفيفة أهمها: صناعة الأغذية، النسيج، مواد البناء..والتي أوكل مهام تمويلها للقطاع الخاص في اطار البرنامج الخماسي لهذا المشروع. كما عملت الحكومة الفرنسية على تقديم عدة تنازلات وتسهيلات* لجذب الشركات للمساهمة في بناء هده المعامل، من طرف مشرف المشروع **ديلوفريي** .

لكن وعلى أرض الواقع لم يتحقق إلا الجزء اليسير من المشاريع المبرمجة، حيث أنه و إلى غاية 1961 لم يتم تنفيذ سوى 12.9% من الأهداف الصناعية، وبدا في تنفيذ 25 من المتبقي و لم يتحقق في سياسة التشغيل سوى 7.9 % وهذا من اجمالي 400 الف منصب شغل مقرر، و هذا يوضح فشل هذه السياسة في قطاع الصناعة، بل وتكريس التبعية للاقتصاد الفرنسي ودعم خزينته، على حساب الاقتصاد الوطني.[1]

ثالثا– القطاع النفطي :

لقد كانت فرنسا و منطقة الفرنك بعد الحرب العالمية الثانية، بحاجة ماسة إلى الطاقة اللازمة لتشغيل اقتصادها و كان جل اعتمادها على المصادر الخارجية في سد حاجياتها من المنتجات النفطية. و بدا الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية إذ انطلقت بها عمليات البحث و التنقيب عن البترول و الذي تم اكتشافه سنة 1954 و ذلك بالعثور على أول حقل للغاز بمنطقة "برقة"، و في سنة 1956 بدأ إنتاج البترول في حقلي "عجيلة" و "حاسي مسعود" كأكبر حقلين في الصحراء الجزائرية .

وهكذا أصبحت الصحراء الجزائرية تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لفرنسا حيث ازدادت بها عمليات التنقيب و ارتفع بها حجم الاستثمارات من سنة إلى أخرى، و رافق ذلك ازدياد حجم الإنتاج من تم أصبح البترول له

* يذكر ان السلطات الفرنسية وبغرض حماية مصالحها الاقتصادية في المجالات الاستراتيجية، تم تجنيد أكثر من نصف مليون حندي انطلاقا من 1959.

[1]– صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 10–11.

مكانة مرموقة في الاقتصاد الجزائري[1]، و لهذا كانت من الأهمية معرفة السياسة الفرنسية إزاء هذه المادة و أهدافها من وراء استغلالها .

أولا : أهداف السياسة الفرنسية من استغلال النفط الجزائري :

لقد تمحورت أهداف السياسة الفرنسية في مجال البترول الجزائري حول النقاط التالية :

1-تأمين حاجة فرنسا ومستعمراتها من الطاقة والمنتجات البترولية بشكل دائم على اعتبار أن فرنسا كانت تعتبر الجزائر ولاية من ولاياتها .

2-ضمان استقرار حاجتها من الطاقة و المنتجات البترولية بالفرنك الفرنسي مما يعني تحويل جزء من العملة الصعبة التي كانت ستوجه لاستيراد تلك الاحتياجات نحو مجالات أخرى أو توفيرها و بالتالي التخفيف على ميزان المدفوعات الفرنسي .

3-الاستفادة من العملات الصعبة عن طريق تصدير البترول للأسواق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تشجيع الشركات غير الفرنسية لتأمين تلك الأسواق .

ثانيا: تطبيق السياسة النفطية:

قصد الوقوف على الجوانب التطبيقية لطبيعة السياسة الفرنسية في مجال النفط، يُبين لنا مؤشر تطور الاستثمارات البترولية الارتفاع السريع للاستثمارات في هذا المجال من 68.7 مليون فرنك سنة 1952 الى 921.8 مليون فرنك فرنسي جديد سنة 1962، أين بدأ الارتفاع جليا بعد سنة من الاكتشاف (1956) لمحاولة استخراج أكبر كمية. وبالنسبة لمؤشر الإنتاج النفطي فقد ارتفع هو الأخر بوتيرة مرتفعة لارتباطه بارتفاع حجم الاستثمارات والذي انتقل من 2130 طن (1957) الى 20700 طن (1962)[2] وهو الشيء الذي سمح للشركات العاملة في الصحراء من استرداد أموالها و تحقيق أرباح ضخمة قبل أن تحصل الجزائر على استقلالها .

وقد كان الجزء الكبير من الإنتاج النفطي يعود للمصالح الفرنسية الحكومية أواخر الخمسينات لتتراجع بعض الشئ لصالح شركات أجنبية بداية الستينات (1961-1962) وذلك تبعا لتطور استثمارات هذه الشركات التي سمحت بها فرنسا لأسباب سياسية مختلفة متعلقة بحرب الجزائر لكسب تأييد الدول المشاركة عن طريق شركاتها إلى استغلال النفط الجزائري[3] وبالنسبة لمؤشر الصادرات البترولية فقد أدت الاستثمارات الضخمة السابقة إلى تطور كبير في حجم الإنتاج من البترول وبالتالي زيادة مساهمته في الإنتاج الصناعي من جهة وتطور حجم الصادرات من جهة ثانية وقد كان معظم البترول يوجه إلى الدول الأوربية وفي مقدمتها فرنسا ولقد ارتفعت كمية الصادرات النفطية ما بين (1957-1962) ارتفاعا كبيرا وكان يحتل مكانة مهمة من إجمال الصادرات حوالي 56.25 % (1959-1962)، وكانت فرنسا تحصل جراء تصدير البترول للدول

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص: 12-13.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوين التخلف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 409-412.

[3]- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص : 15.

الأخرى على موارد مالية ضخمة وبالتالي فان الاقتصاد الفرنسي كان يستفيد من البترول الجزائري على شكلين، على شكل مادة خام في الصناعة، وفي صورة عائدات مالية للشركات والمصالح الفرنسية .[1]

ثالثا: تأثيرات السياسة النفطية

لم تعمل السياسة النفطية المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي على تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود للجزائر بالرغم من الإمكانيات والظروف الحسنة التي كانت تسمح بذلك، وذلك للأسباب التالية:[2]

1-عدم وجود صناعة بترولية حقيقية نظرا لأن الشركات الأجنبية كانت تصدر النفط على شكله الخام مما افقد الاقتصاد المحلي مكانة الاستفادة من مزايا الصناعة البترولية: زيادة التصنيع، زيادة التشغيل وتكوين عمالة مؤهلة في المجال، زيادة عائدات النفط من خلال تصدير المشتقات وليس الخام فقط.

2-ضعف تأثير البترول على القطاع الزراعي نظرا لعدم وجود مخرجات (منتجات نهائية) للصناعة البترولية يمكن أن يستفيد منها القطاع الزراعي كالمواد البيتروكميائية وعلى رأسها الأسمدة .

4- ضعف تأثير القطاع البترولي على هيكل العمالة حيث كان في خدمة الاقتصادات الأجنبية، ففي 1962 بلغ عدد العمال الجزائريين بما فيهم المهندسين بنسبة 47 % من إجمالي عمال قطاع النفط في حين بلغت نسبة الأجانب 53 % وكان جلهم من ذوي الاختصاصات العالية أين بلغ عدد المهندسين الأجانب 98.5 % أغلبهم فرنسيين و 15 % جزائريين، أما العمال غير مهرة فبلغت حصة الجزائر فيها حوالي 71.75 % مقابل 28.3% للأجانب .

5-ضعف مساهمة القطاع البترولي في الميزانية العامة المحلية ذلك أن معظم القيمة المضافة كانت تصدر للخارج (أجور محلية، ضرائب وعائدات القيمة المضافة المصدرة).

في الأخير نقول أن السياسة النفطية التي انتهجتها فرنسا إبان الاحتلال حرمت الاقتصاد الوطني من مختلف التأثيرات الايجابية التي كان يمكن للقطاع البترولي إن يحدثها بمختلف مجالات وأنشطة الاقتصاد الوطني . و السؤال الذي يطرح نفسه علينا اليوم بالضرورة : هل استطاعت الجزائر تحقيق هذه التأثيرات الايجابية لقطاع النفط بعد الاستقلال ؟؟؟. الإجابة سوف نتعرف عليها في محاضراتنا القادمة .

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهوا، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص: 7.

[2]- صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.